

«بلومبرغ»: رجال المملكة في واشنطن.. من «بندر بن سلطان» إلى «خالد بن سلمان»

ترجمة وتحرير أسامة محمد - الخليج الجديد

بعد عدد من الهزائم الدبلوماسية، يعيد السعوديون النظر في جهود تأثيرهم عبر وجوه جديدة في العاصمة الأمريكية.

لأكثر من عقدين من الزمن، كان الأمير «بندر بن سلطان» رجل المملكة العربية السعودية في واشنطن، وهو طيار مقاتل تحول إلى سفير، وهو رجل كاريزمي، وصديق مقرب من عائلة «بوش».

وبعد استقالته في عام 2005، شغل «بندر» سلسلة من المناصب في الرياض قبل أن ينسحب من الحياة العامة وهو الآن في أواخر الستينات من عمره، ونادرًا ما يشاهد في الأحداث وقد سرت شائعات في الرياض أنه تم استبعاده من قبل ولي العهد الجديد الأمير «محمد بن سلمان».

لذلك عندما أقام السعوديون حفلًا في واشنطن للاحتفال بالزيارة الأمريكية لولي العهد، كانت مفاجأة الليلة أن «بندر» لم يأت فقط بل تم تكريمه وهناك ألقى خطابًا عبر فيه عن حنينه لأيامه وإدارة علاقات السعودية بالولايات المتحدة، وقال بندر مازحًا: «يجسد ولي العهد طاقة شابة، افتقدها».

العهد الجديد

على طاولة قريبة كان يجلس السفير الجديد للملك، الأمير «خالد بن سلمان» البالغ من العمر 30 عامًا الشقيق الأصغر لولي العهد، وعلى غرار الأمير «بندر»، وهو طيار مقاتل سابق ولكن «خالد» هو جزء من جيل جديد من السعوديين الذين انتقلوا إلى واشنطن لتجديد سمعة المملكة وإعادة بناء علاقتها مع الولايات المتحدة.

يقول «هادي عمرو»، الذي كان دبلوماسيًا بارزًا في إدارة «أوباما» أن مهمتهم أصعب من «بندر» على الإطلاق فقد توترت كانت العلاقات على مر السنين، أولاً من خلال تحول في الرأي العام بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول، ثم من خلال السياسات التي حدثت من الدور الأمريكي في المنطقة.

ويقول «علي الشهابي»، وهو مصرفي سابق جاء إلى واشنطن في يناير/كانون الثاني 2017 لإنشاء مؤسسة فكرية مؤيدة للسعودية تدعى المؤسسة العربية: «بعد 11 سبتمبر، أصبح الفضاء العام متدهورًا تجاه

السعودية، فبعد علاقة وثيقة ومعقدة مع إدارة بوش، شعر السعوديون بأنهم مهمشون، وفي بعض الحالات مستهوفين بالسياسات في عهد الرئيس أوباما ووظفوا ضد الاتفاق النووي الإيراني ومشروع قانون أقره الكونغرس في عام 2016، والذي يسمح لأفراد عائلات ضحايا 11 سبتمبر بمقابلة المملكة العربية السعودية وكان وزير الخارجية عادل الجبير، وهو مبعوث سابق إلى واشنطن، يخيم في المدينة لأسابيع في محاولة غير ناجحة لتغيير القانون».

ووفقا للإبداغات لدى وزارة العدل بموجب قانون تسجيل الوكلاء الأجانب، فإن المملكة أنفقت ما لا يقل عن 5.7 مليون دولار في الضغط ضد قانون 11 سبتمبر.

وقد جلبوا قدامى المحاربين الأمريكيين إلى العاصمة ليخبروا أعضاء الكونغرس بأن القانون سيعرض الجنود الأمريكيين للأذى وأنفقت المملكة 270 ألف دولار في فندق ترامب الدولي للسكن إلى غير ذلك من النفقات التي لم تسفر عن شيء.

وكان التصويت لصالح مشروع القانون والدعاوى القضائية اللاحقة التي تقدمت بمثابة دعوة للاستيقاظ للقادة السعوديين، ويقول «الشهابي»: «لقد كانت صفة في الوجه أن جميع جماعات الضغط وجميع العلاقات الشخصية كانت غير فعالة».

الطريقة القديمة

لم يساعد ذلك بعد «بندر»، حيث كان للمملكة ثلاثة سفراء خلال 10 سنوات وانتهى الأمر بالسعوديون بتوكيل الكثير من أعمالهم في الولايات المتحدة إلى السفير الإماراتي «يوسف العتيبة»، ورئيسه، ولي عهد أبوظبي الشيخ «محمد بن زايد»، الحليف السعودي الوثيق.

ومع تعيين الأمير «خالد بن سلمان» في أبريل/نيسان 2017 كسفير، بدأ السعوديون في تولي مسؤولية جهود كسب التأيد مرة أخرى بأنفسهم.

يتحدث «خالد بن سلمان» الإنجليزية بطلاقة، ويوزع التصريحات حول الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية والحرب التي تقودها المملكة في اليمن.

ويقول مسؤول رفيع بالسفارة السعودية: «إن مهمته قبل كل شيء هي إعادة تنشيط العلاقة بين المملكة والولايات المتحدة في جميع المجالات».

وفي أحد أكثر أعماله تأثيرا كسفير، أعلن «خالد بن سلمان» في الخريف الماضي أن المملكة كانت قد أنهت حظرها الذي دام عقودا على قيادة النساء.

وقد تم إعلان الخبر في فترة ما بعد الظهر في واشنطن، التي كانت في منتصف الليل في الرياض وتزامنت الأخبار مع تعيين أول متحدثة باسم السفارة «فاطمة باعشن»، وقد جاءت «باعشن» من ولاية ميسيسيبي، حيث عملت كأستاذة في جامعة شيكاغو، إلى العاصمة في عام 2017 للعمل في مؤسسة الشهابي العربية، من أجل كتابة التقارير والبحوث الموالية للسعودية.

كما وجد السعوديون أصدقاء في البيت الأبيض حيث أصبح «محمد بن سلمان» قريبا من «غاريد كوشنر» كما ذهب «ترامب» إلى المملكة العربية السعودية في أول رحلة خارجية له في مايو/أيار 2017. وبالنسبة لحصاد السنة الأولى للرئيس الأمريكي، فقد كان السعوديون متهورين بشكل متزايد، خاصة في يونيو/حزيران الماضي عندما قادوا حظرا ضد قطر واتهموها بالتقارب مع إيران وقد تسبب هذا التحرك في حدوث انشقاق في البيت الأبيض، حيث سارع وزير الخارجية آنذاك، «ريكس تيلرسون»، إلى التأكيد على دعم قطر المستمر للولايات المتحدة.

ولاحقا، بدأ «ترامب» في إعادة النظر، واستضاف أمير قطر «تميم بن حمد آل ثاني» وأثنى على البلاد لموقفها المناهض للإرهاب.

ولا يزال السعوديون يعتمدون على مجموعة من جماعات الضغط في واشنطن، على الرغم من أنهم قطعوا العلاقات مع بعضها منذ أن بدأ «بن سلمان» في الصعود ويقر المسؤول الكبير في السفارة أنه في حين أن اللوبيات والاستشاريين الأمريكيين لا يزال لديهم دور، فإن التركيز الجديد جعل السعوديين يواجهون أي حملة في العاصمة بأنفسهم: «السعوديون الذين يتحدثون عن السعودية سيكونون دائما أكثر فعالية من وجود مستشار أمريكي يتحدث نيابة عنا».

وقد عاد السعوديون، بطريقة ما، إلى «بندر» حيث برزت ابنته، الأميرة «ريما»، كلاعب رئيسي في تجديد السمعة حيث سافرت إلى الولايات المتحدة في شهر مارس/آذار، وفي يناير/كانون الثاني ذهبت إلى دافوس حيث انتشر أحد مقاطع حديثها بشكل فيروسي: «هناك إصرار على عدم السماح لنا بتقديم رواية جديدة، وسؤالي هو: لماذا؟».

المصدر | بلومبرغ